مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العراق في مؤشر الديمقراطية العالمي2024

الكاتب: د. باسم علي خريسان

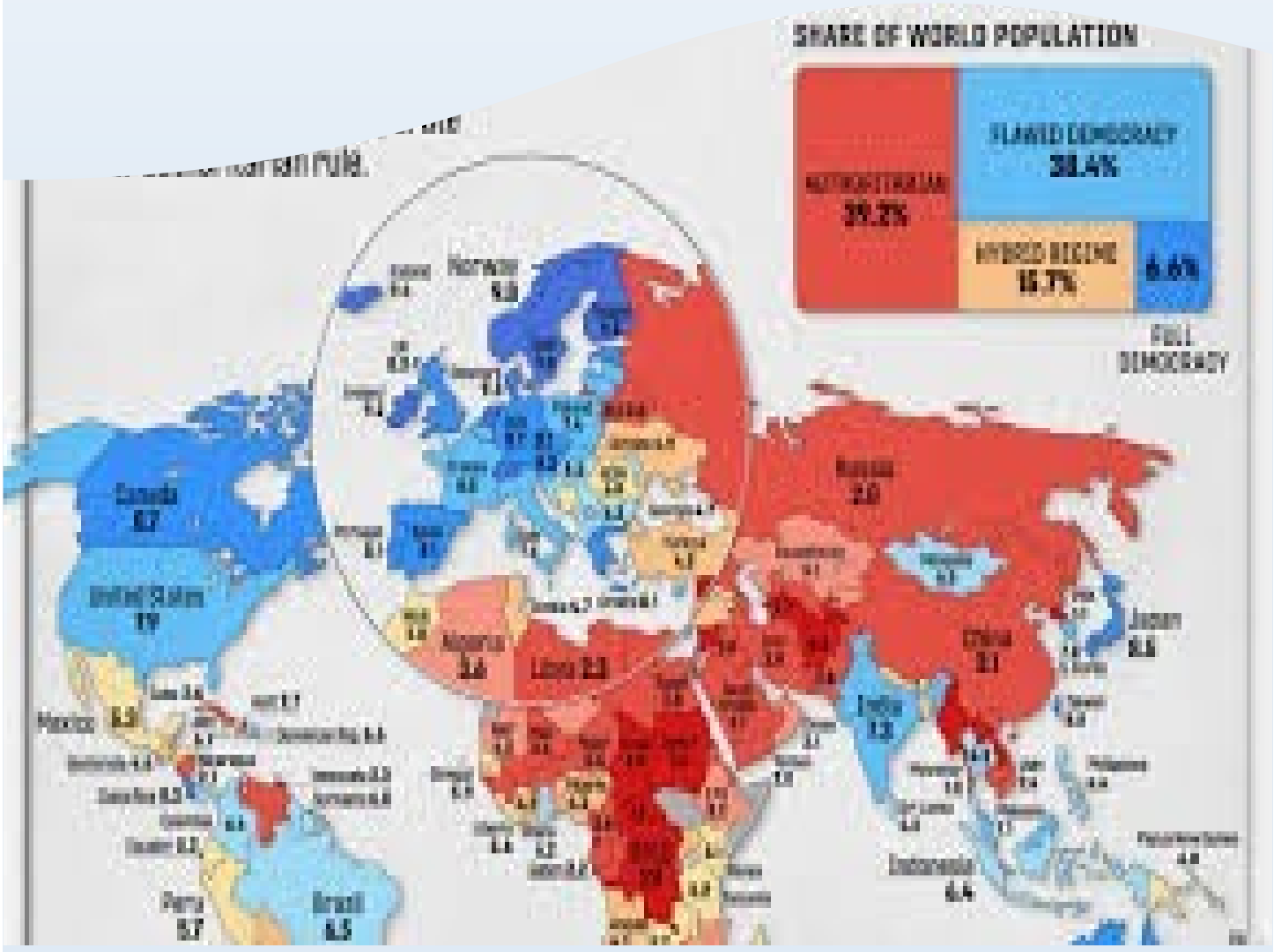

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

العراق في مؤشر الديمقراطية العالمي2024

د. باسم علي خريسان

يصدر مؤشر الديمقراطية عن مجلة "الإيكونومست" التي دأبت على إصدار هذا المؤشر منذ عام 2006، وهو مؤشّر مرموق تستشهد به أغلب وكالات الأنباء والصحافة العالميّة. يستند المؤشر في تصنيفه على (60) معيار فرعي يتم تصنيفها في 5 فئات، هي كالآتي:

1-العملية الانتخابية والتعددية.

2-الانجاز الحكومي.

3-المشاركة السياسيّة.

4-الثقافة السياسية الديمقراطية.

5- الحرّيات المدنيّة.

فيما تُصنّف الأنظمة السياسية للدول في واحد من أربعة مستويات: الديمقراطية الكاملة، الديمقراطية المعيبة، الأنظمة الهجينة، والأنظمة السلطوية [1].

يقيس المؤشر حالات الديمقراطية في (167) دولة، يتم تسجيل كل دولة بين(0 و 10) في كل فئة من الفئات الخمس ، ثم يتم احتساب متوسط النتيجة الإجمالية. تُعد النتائج الإجمالية بين(8.01 و 10) ديمقراطيات كاملة [2].

أولاً: أشكال الديمقراطيات في العالم

تختلف الدول في مستوى الديمقراطية ، فالبعض منها استطاع قطع شوط كبير في المسار الديمقراطي ليحقق المستوى الكامل في الممارسة الديمقراطية ، في حين لاتزال دول أخرى تحاول ولوج الديمقراطية أو أن التجربة الديمقراطية فيها لاتزال

---

[1] – The Economist Intelligence Unit ,Democracy Index 2024, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2024/.

[2] – Democracy Index by Country 2025, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/democracy-countries.

ناشئة وتعاني من عيوب كبيرة تحتاج الى معالجات بنيوية للانتقال الى المستوى الكامل.

في مقابل تلك الدول الديمقراطية نجد العديد من الدول تعيش اما ديمقراطية ضعيفة او هجينة او لاتزال تخضع للحكم الاستبدادي السلطوي [3].

1-الديمقراطيات الكاملة:

هي الدول التي تُحترم فيها الحريات المدنية والحريات السياسية الأساسية، وتعززها ثقافة سياسية تفضي إلى ازدهار المبادئ الديمقراطية. هذه الدول لديها نظام صالح من الضوابط والتوازنات الحكومية ، وقضاء مستقل يتم تطبيق قراراته ، وحكومات تعمل بشكل مناسب ، ووسائل إعلام متنوعة ومستقلة، فيما لديها فقط مشاكل محدودة في الأداء الديمقراطي.

2- الديمقراطيات المعيبة:

هي الدول التي تكون فيها الانتخابات نزيهة وحرة ويتم تكريم الحريات المدنية الأساسية ولكن قد يكون لديها مشاكل (مثل انتهاك حرية وسائل الإعلام والقمع الطفيف للمعارضة السياسية والنقّاد). يمكن أن يكون لهذه الدول أخطاء كبيرة في الجوانب الديمقراطية الأخرى ، بما في ذلك الثقافة السياسية المتخلِفة ، وانخفاض مستويات المشاركة في الحياة السياسية ، وقضايا أخرى في أداء الحكم.

3- النظم الهجينة:

هي دول ذات عمليات تزوير انتخابية مُنتظمة، مما يمنعها من أن تكون ديمقراطيات عادلة. غالباً ما يكون لدى هذه الدول حكومات تمارس الضغط على المعارضة السياسية ، والسلطات القضائية فيها تكون غير مستقلة ، و استشراء الفساد، والمضايقات والضغط على وسائل الإعلام ، وسيادة القانون تكون هزيلة ، وأخطاء أكثر وضوحاً في مجالات الثقافة السياسية المتخلِّفة والمشاركة في السياسة ، والقضايا المتعلقة بعمل الحكومة.

4-النظم السلطوية:

[3]- Democracy Index by Country 2025, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/democracy-index-by-country.

هي الدول التي تكون فيها التعددية السياسية غير موجودة أو محدودة للغاية. غالباً ما تكون هذه الدول ملكيات أو ديكتاتوريات مطلقة، وقد يكون لديها بعض المؤسسات الديمقراطية التقليدية ولكن مع أهمية ضئيلة.

تُعد الانتهاكات والتجاوزات للحريات المدنية أمرًا شائعًا في هذه الدول، والانتخابات (إذا حدثت) ليست عادلة أو حرة (بما في ذلك الانتخابات الصوّرية)، ووسائل الإعلام غالباً ما تكون مملوكة للدولة أو تسيطر عليها مجموعات مرتبطة بالنظام الحاكم ، والسلطة القضائية فيها ليست مستقلة، والرقابة وقمع الانتقادات الحكومية تكون أمر شائع [4].

	الدول		الدرجة	نوع النظام
	النسبة من (%) سكان العالم	العدد		
	6.6%	25	9.01–10.00 8.01–9.00	الديمقراطيات الكاملة
	38.4%	36	7.01–8.00 6.01–7.00	الديمقراطيات المعيبة
	15.7%	46	5.01–6.00 4.01–5.00	النظم الهجينة
	29.2%	60	3.01–4.00 0–3.00	النظم السلطوية

جدول يوضح اشكال الديمقراطيات في العالم 2024

The Economist Intelligence Unit ,Democracy Index 2024 .
https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2024/.

[4] - https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index#List_by_country.

عند تحليل المؤشر نجد بأن المعدل العالمي لمؤشر الديمقراطية في العام 2024 بلغ حوالي (5.17) من(10)، مما يشير إلى انخفاض عام في جودة الديمقراطية على مستوى العالم منذ العام 2006 حيث كانت النسبة (5.23).

تم تصنيف (25) دولة فقط على أنها ديمقراطيات كاملة، وهو ما يعادل (15%) فقط من إجمالي الدول. لا يعيش في هذه الديمقراطيات الكاملة سوى (6.6%) من سكّان العالم، ما يعكس اتساع الفجوة بين المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية.

في المقابل، تم تصنيف (46) دولة على أنها ديمقراطيات مُعيبة، ويعيش فيها نحو (38.4%) من سكان العالم.

أما الدول التي تُدار بأنظمة هجينة (تجمع بين بعض سمات الديمقراطية والسلطوية)، فقد بلغت (36) دولة، ويعيش فيها (15.7%) من سكّان العالم. بينما ارتفع عدد الدول المُصنَّفة كـ أنظمة استبدادية إلى (60) دولة، وهي الفئة الأكبر، حيث تضم (39.2%) من سكان العالم. [5].

ثانياً: ترتيب الدول في مؤشر الديمقراطية العالمي

وفقاً للمؤشر حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على درجة ديمقراطية تبلغ (7.85)، مما يجعلها ضمن فئة "الديمقراطيات المُعيبة". فعلى الرغم من حصولها على درجة عالية في العملية الانتخابية والتعددية (9.17) ، إلّا أنها سجّلت درجات منخفضة في كفاءة اداء الحكومة (6.43) والثقافة السياسية (6.25). أما النرويج، فهي صاحبة أعلى درجة ديمقراطية في العالم، حيث حصلت على(9.81) ، مع درجات كاملة (10/10) في العملية الانتخابية والمشاركة السياسية والثقافة السياسية.

تأتي نيوزيلندا في المرتبة الثانية، بدرجة (9.61 من 10) ، مما يصنفها كديمقراطية كاملة. اما المرتبة الثالثة فتعود إلى آيسلندا بدرجة (9.45) ، حيث حصلت على درجة كاملة في العملية الانتخابية والتعددية، و (9.71) في الحريات المدنية، وهي ثاني

[5] - The Economist Intelligence Unit ,Democracy index 2024, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index
-2024/ ,Democracy Index by Country 2025, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/democracy-index-by-country.

أعلى درجة في هذه الفئة. تأتي السويد في المرتبة الرابعة بمؤشر ديمقراطية يبلغ (9.39) ، وقد حصلت على درجة كاملة (10/10) في الثقافة السياسية.

أما فنلندا، فقد سجلت(9.30) ، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض في درجة المشاركة السياسية. تليها الدنمارك بدرجة (9.28) ، حيث ساهم انخفاض المشاركة السياسية في خفض الدرجة الإجمالية، ضمن فئة الديمقراطيات الكاملة، تأتي أيرلندا في المرتبة السابعة، بدرجة (9.19) ، وتنخفض درجة سويسرا إلى (9.15) بسبب انخفاض مستوى المشاركة السياسية. حصلت هولندا على درجة (9.0) ، نتيجة انخفاض درجات المشاركة السياسية والحريات المدنية. وتُختتم قائمة الدول العشر الأولى بـ *تايوان، التي سجلت درجات أقل فيما يخص المشاركة السياسية والثقافة [6].

ثالثاً: موقع العراق في مؤشر الديمقراطية.

أظهر مؤشر الديمقراطية لعام 2024 استمرار التحديات التي تواجه النظام الديمقراطي في العراق، حيث احتل العراق المرتبة (126) عالمياً من أصل (167) دولة، محققًا درجة(2.80) من أصل (10)، ما جعله يُصنَّف ضمن فئة (الأنظمة الاستبدادية). يعكس هذا التصنيف حجم التراجع الذي شهدته التجربة الديمقراطية في العراق خلال السنوات الأخيرة، مقارنةً بترتيبه ودرجاته في مؤشرات الأعوام السابقة ([7]).

ففي مؤشر العام 2023 جاء العراق في المرتبة (128) عالمياً بدرجة(2.88) من (10)، وهي درجة أعلى قليلاً من تلك التي سجّلها في عام 2024، مما يشير إلى *تراجع طفيف في الأداء الديمقراطي خلال عام واحد، على الرغم من تحسن بسيط في الترتيب العام[8]. أما في مؤشر عام 2018، فقد كانت درجة العراق تقارب(4.1) من(10) ، ما يدل على تدهور واضح في الأداء الديمقراطي خلال فترة لا تتجاوز ست سنوات[9].

يعكس هذا الانخفاض التدريجي إخفاقاً مستمراً في تطوير المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الأداء الحكومي، سيما أن العراق لا يزال وفقاً لمؤشر العام 2024يسجّل درجة (0.00) في مجال اداء الحكومة، وهو ما يؤكد وجود أزمة بنيوية في

6 - Democracy Index by Country 2025, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/democracy-index-by-country.

7 - The Economist Intelligence Unit ,Democracy index 2024, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index

8 - The Economist Intelligence Unit ,Democracy index 2023, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index

9 - The Economist Intelligence Unit, Democracy index 2018, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index

إدارة الدولة، وصعوبة في تداول السلطة بشكل سلمي ومنظّم. فعلى الرغم من تسجيل العراق درجات متوسطة في بعض الأبعاد مثل التعددية والعملية الانتخابية (5.25) ، والمشاركة السياسية (6.11) ، إلّا أن الأداء ظل ضعيفاً في الثقافة السياسية (3.13) ، والحريات المدنية (1.18) ، ما أضعف قدرة النظام السياسي على الانتقال إلى مرحلة أكثر تطوراً ديمقراطياً. تُظهر هذه الأرقام وجود فجوة واضحة بين الإطار الشكلي للعملية السياسية من جهة، وبين واقع الحريات والحوكمة الفعّالة من جهة أخرى [10].

تحليل مؤشرات العراق الفرعية في المؤشر

عند تحليل المؤشرات الفرعية الخاص بالعراق وفقاً لمؤشر الديمقراطية لعام 2024، يتبيّن ما يلي:

1-التعددية والعملية الانتخابية: سجّل العراق تقدماً نسبياً في هذا المجال، خصوصاً بعد تشريع قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، مما ساهم في دعم التعددية الحزبية، وإن بصورة محدودة. وقد مكّن ذلك العراق من الحصول على أكثر من (50%) في هذا البُعد.

2-المشاركة السياسية: سجّل العراق نسبة مشاركة جيدة نسبياً من المواطنين والقوى السياسية، مما جعله يحصل على أكثر من (60%) في هذا المجال، في مؤشر على بقاء درجة من انخراط الناس في الشأن العام.

3-الثقافة السياسية: لا يزال العراق يعاني من ضعف واضح، حيث لم تتجاوز درجته في هذا البُعد (31%). ويُعزى ذلك إلى غياب الوعي السياسي والمدني، وضعف التربية الديمقراطية، وهي من العوامل الأساسية لأي تحوّل ديمقراطي حقيقي.

4-الحريات المدنية : تشير نتائج المؤشر إلى وضع مقلق للغاية، إذ حصل العراق على درجة (11.8%) فقط، ما يعكس هشاشة الضمانات القانونية والمؤسساتية لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

10 - The Economist Intelligence Unit, Democracy index 2024, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index.

5-أداء الحكومة: تبرز كأكبر نقاط الضعف في هذا المجال، حيث سجّل العراق درجة (0.00) ، ما يعكس فشلاً بنيوياً في الأداء الحكومي، وانعداماً للفاعلية المؤسسية، على الرغم من الموارد الاقتصادية الكبيرة المُتاحة للبلاد، وخاصةً عائدات النفط[11].

التراجع في موقع العراق ضمن مؤشر الديمقراطية لعام 2024 تؤكده مؤشرات ومصادر أخرى. فعلى سبيل المثال، تُظهر بيانات منصة (DataPandas)[12] أن العراق سجّل درجات منخفضة في مؤشر الديمقراطية، حيث تراوحت بين(0.35-0.22) ، ما يعزز تصنيفه كدولة تعاني من مستويات ديمقراطية متدنية، إلى جانب دول مثل لبنان وسنغافورة [13]. وفي السياق نفسه، يُظهر تقرير (Global State of Democracy 2025) الصادر عن منظمة (IDEA)[14] ضعف أداء العراق في عدد من المؤشرات الفرعية، إذ جاء في المرتبة (139) من حيث الحقوق، و(138) في مؤشر حكم القانون[15]، بينما سجّل ترتيباً أقل سلبيةً في مجاليّ التمثيل السياسي والمشاركة الشعبية.[16].

تُبرز هذه المؤشرات استمرار التحديات البنيوية التي تواجه عملية التحوّل الديمقراطي في العراق، على الرغم من مرور أكثر من عقديّن على التغيير السياسي الذي شهدته البلاد عام 2003.

---

11 - The Economist Intelligence Unit ,Democracy Index by Country 2018-2023-2024, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/democracy-index-by-country.

12 – **pandas** هي مكتبة مفتوحة المصدر بلغة Python تُستخدم لمعالجة البيانات وتحليلها. توفر أدوات قوية وسهلة الاستخدام للعمل مع البيانات المهيكلة (مثل الجداول)، وتُستخدم على نطاق واسع في مجالات مثل علم البيانات والإحصاء وتحليل الأعمال.

13 - DataPandas , https://www.datapandas.org/.

14 – المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، هي منظمة حكومية دولية (IGO) لديها تفويض بدعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.https://www.idea.int/

15 - International IDEA ,Global State of Democracy 2025, Report, https://www.idea.int/publications/catalogue/html/global-state-democracy-2025-democracy-move.

16 - The Economist Intelligence Unit –Democracy Index 2024, https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index.

الأسباب البنيوية والسياسية لتراجع الديمقراطية في العراق

1. ضعف الحقوق السياسية والحريات المدنية

رغم إجراء الانتخابات الدورية في العراق، إلّا أن الحريات السياسية والمدنية تعاني من قيود منهجية. المواطنون يواجهون عقبات في حرية التعبير، ووسائل الإعلام تتعرّض للرقابة والتهديدات، والصحفيون يُستهدفون بالاعتقال أو العنف، بينما يتم تقييد حق التظاهر، خصوصاً عند خروج احتجاجات مناهضة للسلطة –وهذا ما_اشار له تقرير (Freedom House 2024) حيث صنّف العراق ضمن فئة (غير حر) (Not Free) ، وأشار إلى أن الحريات المدنية "مُقيّدة بشكل كبير" بفعل القوانين الغامضة التي تُستخدم لقمع المعارضة، مما جعله يحصل على (31 من 100) توزعت هذه الدرجة على (16 نقطة من 40) في مجال الحريات العامة (15 من 60) نقطة في مجال الحريات العامة [17].

2. انحدار أداء الحكومة وخلل وظيفة الدولة

تعاني المؤسسات العراقية من شلل إداري واضح، وتفتقر الحكومة إلى الاستقلالية الفعلية في صنع القرار، بسبب سيطرة الأحزاب السياسية والميليشيات المسلّحة. عمليات التشريع والرقابة شكلية في كثير من الأحيان، ويغيب مبدأ المحاسبة الفعّالة[18].

3. الفساد العميق وضعف سيادة القانون

الفساد في العراق ليس عرضاً، بل بنية مستقرة داخل النظام السياسي، تمتد من القمة إلى القاعدة. شبكات النفوذ الحزبي تُسيطر على العقود العامة والتعيينات، والقضاء يعاني من التسييس. المواطنون نادراً ما يرون العدالة تُطبّق بحق النخبة السياسية. مؤشر التحول العالمي (BTI 2024) يشير إلى أن الفساد "منتشر على كل مستويات

17 - Freedom House 2024, https://freedomhouse.org/sites/default/files/2024-02/FIW_2024_DigitalBooklet.pdf

18 - BTI Iraq Report 2024, https://bti-project.org/en/reports/country-dashboard/IRQ.

الدولة" وأن "استقلال القضاء غير مضمون". كما يُبرز التقرير أن مؤسسات الرقابة مثل هيئة النزاهة تفتقر إلى القوة أو الدعم السياسي الحقيقي [19].

4- نظام المحاصصة الطائفية والإثنية

اعتمد العراق منذ العام 2003 نظام المحاصصة الطائفية والإثنية والدينية في تقاسم السلطة، ما أدى إلى تقويض مبدأ الكفاءة والتمثيل الديمقراطي الحقيقي. هذا النظام يُشجّع الولاءات الفرعية (الطائفية، العشائرية) على حساب الولاء للدولة. كما يعمق الانقسام المجتمعي ويُضعف الثقة في الدولة كمؤسسة محايدة ويُقيّد بناء مؤسسات مستقلة، ويُكرّس هيمنة النخب السياسية على حساب الديمقراطية التمثيلية الحقيقية[20].

5- تراجع المشاركة السياسية وفقدان الثقة الشعبية.

نسبة المشاركة في الانتخابات تتراجع بشكل مستمر، ما يدل على ضعف الثقة الجماهيرية في جدوى النظام الديمقراطي. المواطنون يشعرون بأن أصواتهم لا تُنتج تغييراً حقيقياً، وأن النتائج محسومة سلفاً لصالح القوى السياسية المتنفذة، وأن "الأحزاب تسيطر على مفاصل السلطة بطريقة تُفرغ النظام الانتخابي من مضمونه"[21].

6- سطوة الجماعات المسلحة وفقدان احتكار الدولة للعنف.

الميليشيات المدعومة سياسياً أو خارجياً تُشكل تهديداً مباشراً لسيادة الدولة ومؤسساتها. هذه الجماعات تُمارس النفوذ على مناطق جغرافية واسعة، وتُؤثر على الانتخابات، وتقوم بانتهاك حقوق الإنسان دون محاسبة. هذه "الميليشيات العاملة

19 - BTI Iraq Report 2024 – PDF (https://bti-project.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2024_IRQ.pdf.

20 - BTI Iraq Report 2024,https://bti-project.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2024_IRQ.pdf.

21 - Freedom House – Iraq 2024](https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-world/2024.

خارج سيطرة الدولة تُعرقل سيّر القانون، وتُمارس الترهيب السياسي، وتُضعف سيادة الدولة"[22].

7. البيئة الأمنية الهشة واستخدامها لتقييد الحريات

تُستخدم التهديدات الأمنية (مثل الإرهاب أو العصابات) كذريعة للحد من الحريات. تُفرض قيود على التنقل والتجمّع والتعبير بحجة حفظ الأمن، وغالباً ما تُستغل هذه الأوضاع لتعزيز سلطة الدولة على حساب الحريات الديمقراطية.

ان التحديات الأمنية في العراق تُستغل "لإعادة إنتاج أساليب حكم سلطوية"، وأن السلطات تستخدم "الطوارئ كوسيلة دائمة لتعطيل الحقوق المدنية"[23].

التوصيات:

1-**الخطر الذي يشكّله تراجع العراق في مؤشر الديمقراطية:** التراجع الحاصل يُعد مؤشراً خطيراً على الانحدار نحو أنماط حكم سلطوية واستبدادية، وقد يؤدي إلى تقويض التضحيات البشرية والمادية التي قدمها العراقيون في سبيل بناء نظام ديمقراطي. وعليه، فإن الضرورة تقتضي إطلاق (حوار وطني شامل) للحفاظ على التجربة الديمقراطية ومنع انهيارها.

2. **البناء على النجاحات النسبية:**على الرغم من بعض النجاحات في مجالات التعددية، والعملية الانتخابية، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، إلّا أن هذه النجاحات غير كافية لتأسيس نظام ديمقراطي مستقر. لذا ينبغي تبني آليات فعّالة لدعم هذه المجالات وتعزيزها ضمن إطار مؤسساتي شامل.

3. **معالجة التراجع في الحريات المدنية:** يُعد التراجع الحاد في الحريات المدنية إشارة سلبية خطيرة على تدهور التجربة الديمقراطية. ويجب الوقوف على أسباب هذا التراجع، ومعالجتها من خلال إصلاحات قانونية وقضائية وضمانات دستورية تحمي حقوق الأفراد وحرياتهم.

---

22 - BTI Iraq Report 2024 – pp11-14,https://bti-project.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2024_IRQ.pdf.

23 - Democracy Index by Country 2025, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/democracy-countries.

4. **مشكلة الأداء الحكومي:** حصول العراق على درجة (صفر) في الأداء الحكومي ما يعكس انسداداً بنيوياً خطيراً في عمل مؤسسات الدولة. استمرار هذا الوضع يهدد التجربة الديمقراطية وقد يُمهّد الطريق لعودة الأنظمة الاستبدادية. لذلك، من الضروري أن يكون الإنجاز الفعلي والخدمة العامة هي الأساس في عمل الدولة ومؤسساتها، لا مجرد التمثيل السياسي الشكلي.

***